مجلة دراسات اقتصادية جامعة الجلفة المجلد 18 / العـــدد: 01 (2020)، ص 37- 52
تاريخ الاستلام: 2019/06/29 تاريخ القبول: 2019/07/27

تأثير اسعار أسهم المصارف في حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية

دراسة تحليلية في القطاع المصرفي

The effect of bank stock prices on trading volume on the Iraq Stock Exchange

An analytical study in the banking sector

أ.م.د. خانم نوري كاكه حمه العطار*
Khanm.kakahama@univsul.edu.iq
جامعة السليمانية
(العراق)

ملخص:
يهدف البحث الى معرفة تأثير انخفاض اسعار الاسهم في حجم التداولات وفقا لمؤشرات الاسواق المالية من خلال الرجوع الى البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية والخاصة بعينة الدراسة والتي تمثلت بالقطاع المصرفي وذلك خلال الفترة 2011-2017، وأرتكز البحث على فرضية فرضيتان رئيستان تنص الاولى على" يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين أسعار الاسهم وعدد الاسهم المتداولة على حجم التداول في القطاع المصرفي للفترة 2011- و الثانية" يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لأسعار الاسهم على حجم التداول في القطاع المصرفي للفترة 2011-2017" واستخدم اسلوب الانحدار لغرض تحليل البيانات وذلك بهدف اختبار البحث والوصول الى النتائج،

الكلمات المفتاحية: اسعار الاسهم،حجم التداول

Abstract: The research aims to know the effect of the decline in stock prices in the volume of trading according to the indicators of financial markets through reference to the financial statements published in the Iraqi market for securities and the sample of the study, which was the banking sector during the period 2011-2017, and based the research on the hypothesis of two main assumptions, There is a statistically significant relationship between stock prices and the volume of shares traded on the volume of trading in the banking sector for the period 2011 - The second "There is a significant effect of statistical significance of stock prices on the volume of trading in the banking sector for the period 2011-2017" Analysis of the data in order to test the search and access to the results,

Keywords: Stock Prices, Trading Volume

المؤلف المرسل: خانم نوري كاكه حمه العطار ، الإيميل: Khanm.kakahama@univsul.edu.iq

1. مقدمة:

تشكل الاسواق المالية بأشكالها المتعددة ركنا جوهريا من الاركان المكونة لهيكل القطاع المالي في اقتصاد الدولة، ويتكون من العديد من الادوات المالية التي يستخدمها كل من الافراد والمؤسسات المالية والمصارف خصوصا لتجميع مدخراتهم ويعتبر الاستثمار بالأوراق المالية أحد اهم انواع الاستثمار في السوق المالي، بينما تعتبر الاوراق المالية وبخاصة الاسهم التي تصدرها المصارف من السلع الرئيسة المتداولة في السوق المالي.

ويعد الاستثمار بالأسهم احد انواع الاستثمارات بالاوراق المالية كما ان حركة تغير اسعار الاسهم وفقا للعوامل الموضوعية الخاصة بالبيئة والمناخ الاستثماري وحجم رؤوس اموال في القطاع المصرفي يعني وجود اعداد كبيرة من المساهمين والمستثمرين وبالنتيجة عمليات المضاربة تكون اكثر مما ينعكس على حجم التداول الذي يظهر في النشاط داخل السوق المالي وهذا يمثل صورة حجم التداول .

وان المعلومات لها فائدة كبيرة للمتعاملين مع السوق اذ توفر المساعدة للمستثمرين لاتخاذ القرار،اما بالاحتفاظ بالورقة المالية ،او بيعها او شرائها،و تساهم المعلومات ايضا الى زيادة حجم التداول .

وأحتوى هذا البحث على اربع مباحث، تناول المبحث الاول منهجية البحث ، فيما تناول المبحث الثاني الجانب النظري متضمنا":اسعار الاسهم و حجم التداول ، اما المبحث الثالث تناول الجانب العملي متضمنا":مناقشة حركة اسعار السهم واحجام التداول وتحليلها والتحليل الاحصائي ،اما المبحث الرابع تتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة و بعض الدراسات السابقة:

1.مشكلة الدراسة:

تتميز اسعار الاسهم في السوق المالي بتقلبات واسعة نتيجة للعديد من العوامل المرتبطة بطبيعة البيئة التي يعيشها المستثمرون في السوق المالي، ومن أبرز المشاكل التي تواجه الاسواق المالية بشكل عام تراجع أسعار اسهم بالاخص اسهم المصارف ، بما له من تأثير سلبي على عمليات التداول، ومن هذا المنطلق تم تشخيص وتحديد مشكلة انخفاض اسعار الاسهم واثرها في حركة التدولات في القطاع المصرفي في العراق مقارنة بالقطاعات الاخرى، اذ يواجه هذا القطاع تراجع ملحوظ وأنخفاض نشاطه في السوق .

2.أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يعالجها والمتضمنة معاناة القطاع المصرفي ،هذا القطاع الحيوي فمن خلال التحليل المالي لهذا القطاع (عينة البحث) .لوحظ انه يشكل أعلى نسبة في السوق و تمثل نسبة 90% من نشاط السوق ، وله اهمية كبيرة في تنشيط حركة السوق،وتعد اسعار الاسهم في السوق المقياس الذي من خلاله يقدر المساهمون مدى انجازات و كفاءات الادارة و كذلك القدرة على التنبؤ بتلك الاسعار في المستقبل.

3.هدف البحث:

يهدف البحث الى تحليل اسعار الاسهم للقطاع المصرفي للفترة2011-2017، فضلا عن تحليل حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2011-2017 ، و قياس أثر العلاقة بين أسعار الاسهم و حجم التداول للقطاع المصرفي .

4.فرضية البحث :

في ضوء متغيرات البحث التي تضمها البحث تمت صياغة الفرضيات التي ارتكزت عليها و كالاتي للبحث:
الفرضية الرئيسية الاولى: يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة احصائية بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017".
الفرضية الرئيسة الثانية:"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للأسعار الاسهم في حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017".

5.مجتمع و عينة البحث:

يتمثل عينة البحث في سوق العراق للاوراق المالية،اما عينة البحث فهو القطاع المصرفي في السوق وتتمثل كل من: مصرف التجاري العراقي،ومصرف بغداد،مصرف اشور الدولي، مصرف ايلاف الاسلامي،ومصرف بابل ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار،مصرف كوردستان الدولي للاستثمار و التنمية ومصرف المنصور للاستثمار،مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار،ومصرف الائتمان العراقي ، اما حدود الدراسة فقد امتدت للمدة من عام 2011 لغاية 2017.

6.ادوات جمع البيانات و المعلومات: وتم الاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للاوراق المالية بجمع بيانات البحث.

الدراسات السابقة:

KudryavtsevThe Effect of Stock Return Sequences onTrading دراسة2017 ***Volumes***

تأثير تسلسلي للعائد على الأسهم على أحجام التداول

تهدف الدراسة لاستكشاف المجازفة على احجام التداول الاسهم بتحليل تجربي لبيانات السعر وحجم التداول اليومية المعدلة لجميع مكونات مؤشر **S & P 500** 1990 - 2016، قد استخلصت بشكل عشوائي من عينة العمل الخاصة 100،000 تسلسل اليومي لتداول الأسهم دون تحديد أي منها شرط لتسجيل عوائد الأسهم ، واستخدم في التحليل المالي متوسط أحجام التداول غير الطبيعية و تم الاختبار ب**t-Statistics)** والانحدار المتعدد ، ،بأفتراض ارتفع سعر السهم (السقوط) خلال عدد من أيام التداول المتتالية، إذ يؤدي المجازفة بالنقد إلى توقع بعض المستثمرين على الأقل أن سعر السهم "قد" في وقت لاحق سقوط (ارتفاع) ، وبالتالي ، لزيادة استعدادهم لبيع (شراء) الأسهم ، مما أدى في درجة أكبر من الخلاف بين المستثمرين وتداول الأسهم أعلى من المعتاد حجم التداول في اليوم الأول عندما ينخفض سعر السهم بالفعل. توظيف عينة كبيرة من السعر اليومي وبيانات حجم التداول ، أقوم بتوثيق ذلك بعد سلسلة طويلة نسبياً من عوائد الأسهم ذات الإشارة نفسها ، في الأيام التي يتم فيها عكس الإشارة ، نشاط التداول في كل منهاالأسهم مرتفعة بشكل غير طبيعي. فضلا على ذلك ، فان متوسط أحجام التداول غير طبيعية تدريجيا وبشكل ملحوظ تزداد مع طول تسلسل الإرجاع السابق. التأثير أكثر وضوحًا قليلاً بعد تسلسل الزمني لعائدات الأسهم السلبية ، ويبقى كبيرا بعد السيطرة على الآخر عوامل محتملة التأثير ، بما في ذلك الأسهم الفعلية والمطلقة المتأخرة والمتخلفة العوائد ، عوائد الأسهم التاريخية والتقلبات، والأحداث الخاصة بالشركة،مثل الأرباح الإعلانات ومدفوعات الأرباح.

دراسة **2015 Al Samman & Al-Jafari**

حجم التداول وتقلب عوائد الأسهم: دليل من الشركات الصناعيةعمان

Trading Volume and Stock Returns Volatility: Evidence from Industrial Firms of Oman

تهدف الدراسة الى تحلل العلاقة بين حجم التداول وتقلب عائد الأسهم للشركات الصناعية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. تتكون عينة البحث من حجم التداول الشهري وعائد الأسهم لـــ 17 شركة صناعية مدرجة في القائمة ,للمدة2009-2013.تم استخدام العديد من الاختبارات لتشمل: نموذج برايلزفورد ، ناقلات ناقلات الأمراض نموذج **(VAR)** ، واختبار السببية **(Granger-cause stock return)**.و النتائج التجريبية توفر دليلا على وجود أهمية تأثير إيجابي لتقلب العائد على حجم التداول. وبالمثل ، يوفر نموذج **VAR** دليل على تأثير إيجابي كبير لحجم التداول على عوائد الأسهم. من ناحية أخرى ، فإن السببية جرانجر السببية اختبار يكشف أن حجم التداول جرانجر سبب عائد الأسهم. النتائج السابقة تتعارض مع شكل ضعيف لفرضية السوق الفعالة.

دراسة **Mpofu**2012

العلاقة بين حجم التداول وعوائد الأسهم في***JSE*** سوق الأوراق المالية في جنوب أفريقيا

The Relationship Between Trading Volume and Stock Returns in the JSE Securities Exchange in South Africa

تهدف الدراسة في تحليل العلاقة بين حجم التداول وعوائد الأسهم في بورصة **JSE** للأوراق المالية في جنوب أفريقيا. ركزت الدراسة في السعر وعائدات التداول لمؤشر **FTSE / JSE** من 22 يوليو 1988 حتى 11 يونيو 2012. كشفت الدراسة أن عائدات الأسهم مرتبطة بشكل إيجابي بالتغيير المعاصر في حجم التداول. فضلا عن ذلك ، وجد أن العوائد السابقة لم تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أحجام التداول. واهم النتائج التي توصل اليها الدراسة وجود علاقة كبيرة بين حجم التداول والقيمة المطلقة للتغيرات السعرية. تم استخدام اختبارات الانحدار التلقائي لاستكشاف ما إذا كان الإرجاع يسبب الحجم أم أن الحجم يسبب الإرجاع. تشير النتائج إلى أن الحجم التداول يتأثر بتأخر العوائد لمؤشر **FTSE / JSE**. لذلك ، يبدو أن العائد يساهم في بعض المعلومات للمستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2012 ***Atuea*&El-*Ansary***

تأثير حجم تداول الأسهم على العائد في البورصة المصرية

The Effect of Stock Trading Volume on Return in the Egyptian Stock Market

يهدف الدراسة الى تحليل العلاقة بين حجم التداول وعائد الأسهم في البورصة المصرية وتبادل وصول المعلومات، تهدف إلى نمط وصول المعلومات للتوصل الى نتائج تحقق فوائد للسهم ، والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين.وجدت الدراسة أن هناك علاقة بين حجم التداول والعائد، إلى جانب البيانات التاريخية لحجم التداول وخاصة بالنسبة لايام الخمسة الماضية التي تساعد على تحسين التنبؤ بالعائد في المستقبل. على الرغم من أنه لا ينبغي الاعتماد فقط على حجم التداول لتوقع العائد لأنه يفسر جزء صغير جدا من التغيير في عائد الأسهم.، وتم تطبيق الدراسة في بورصة المصرية واستخدمت في التحليل لوغاريتم نسبة دوران الاسهم ،واستخدم في التحليل الاحصاء الوسط الحسابي و الانحراف المعياري وطريقة بيرسون لايجاد العلاقة والانحدار واهم الاستنتاجات التي توصل اليها ان البورصة المصرية غير فعالة من الناحية المعلوماتية مع وصول المعلومات إليها من السوق بشكل مستمر وليس في وقت محدد ، وأن هناك الكثير من المضاربة في التداول .توصي الدراسة

بأن يكون عدد المعاملات هي افضل مقياسًا لحجم التداول في البورصة المصريةوتهد مهمة لإدارة الصرف والمستثمرين والمحللين الفنيين.

دراسة 2006 الخوري وبالقاسم

توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول

تهدف هذه الدراسة الى اختبار مدى استجابة بورصة عمان للمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية السنوية، عندالافصاح عن هذه التقارير، وربط ذلك بتوقيت الافصاح، بالإضافة الى تحديد الأثر على كل من أسعار الأسهم وحجم التداول للشركات التي تفصح مبكر ا ، والشركات التي تتأخر في الإفصاح عن تقاريرها السنوية، بقصد إبرا ز أهمية الوقتية في المعلومات المحاسبية. واتبعت هذه الدراسة منهجية د راسة الحدث، لاختبار سلوك كل من عوائد الأسهم وحجم التداول لما مجموعه 104تقارير مالية سنوية لعينة مكونة من 42 شركة مساهمة عامة الاردنية في الفترة المحيطة بالإفصاح خلال السنوات من 2000 الى2002 .توصلت النتائج الدراسة على وجود تأثير إيجابي ومعنوي ذي دلالة إحصائية، للإفصاح عن التقارير المالية السنوية، على حجم التداول خلال اليومين الثاني والثالث، بعد تاريخ الإفصاح. كذلك دلت النتائج على اختلاف في استجابة حجم التداول، وفقاً لتوقيت الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية، فالشركات التي أفصحت عن تقاريرها ، تأثر حجم التداول في أسهمها تأثير ا ً إيجابيا ومعنوياً، عند الإفصاح عن التقارير المالية السنوية، بينما لم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية لحجم التداول على أسهم الشركات التي تأخرت في نشر تقاريرها المالية السنوية. ولم تظهر الدراسة أي أثر ذي دلالة إحصائية لإعلان التقاريرالسنوية، أو توقيتها على عوائد الأسهم. ويعتقد الباحث أن أحد الأسباب وارء هذه النتيجة، ربما يعود إلى وجود تحديد لزيادة أو نقصان السعر، بحيث لا يتحرك بحرية تامة، الأمر الذي يمكن معه اعتبار السوق غير كفء على المستوى شبه القوي بالنسبة للإفصاح عن التقارير المالية السنوية.

المبحث الثاني

اساسيات في الاسهم و الاسواق المالية

اولا: اسواق الاسهم

تتمثل الأسواق المالية نقطة الاتصال بين المستثمرين والشركات من خلال حشد المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تسهم في التنمية الاقتصادية في الدولة وبالتالي توفير قاعدة صلبة للاقتصاد ويعتبر الاستثمار بالاسهم العادية احد انواع الاستثمار بالاوراق المالية و قد تبلورت مفاهيمه الاساسية نتيجة لتطوير ونضوج الاسواق المالية(الحباشنة والاخرون،2014 : 461). وسوق الأوراق المالية إذا إتسمت بالكفاءة فهي مرآة تعكس حقيقة الأوضاع الإقتصادية للدولة وحقيقة أوضاع المصارف المسجلة فيها.

لذا فإن متابعة مستوى أسعار السوق المالي أو حركة أسعار الأسهم أو سندات معينة يرغب التعامل بها، يعتبر ضرورة حتمية، فالاستثمار في سوق الاسواق الأوراق المالية يتطلب من المستثمر الإلمام بمختلف المعلومات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للورقة المالية وبالتالي فإن توفر هذه المعلومات وتحليلها في وقتها المناسب ينعكس على سعر الورقة المالية (زيد،2014: 2)، وتعتبر الاسواق المالية التي يتم فيها تداول الاسهم العادية والممتازة والتي تعرف باسم اسواق الاسهم او الاصدارات الجديدة (**Ross& Randoleh ,2008:94**). وبذلك تعد

الاسهم ابرز الادوات التي يتم التعامل بها في السوق و ذلك لاتساع الاعتماد عليها في توفير التمويل اللازم للمصارف وبذلك تعد السوق المالية حافة التمويل خلال اسهم طرفيه المدخرين والمستثمرين(خلف،2006: 96).

ومما سبق يتبين ان الاسواق المالية عبارة عن نظام يشمل مجموعة من الأفراد والمؤسسات والأوراق المالية والإجراءات التي تربط كلا من المستثمرين والمدخرين، حيث يتم فيها التعامل بالأوراق المالية المتوسطة وطويلة الأجل كالأسهم والسندات، الأوراق المهجنة بيعا وشراء، وتتمثل اسواق الأوراق المالية الهيئة الرسمية التي تتولى التعامل في الأوراق المالية، ويكون لذلك مكان محدد يتم فيه تداول هذه الأوراق، عن طريق وسطاء مالين وفقا لقواعد وإجراءات تحكم تصرفات المتعاملين وتيسير الإتصال بين الأطراف المعنية وتمهيد السبل لإبرام صفقات ناجحة.

وتعرف الأسهم بأنها صكوك متساوية القيمة ، وقابلة للتداول بالطرق التجارية ،والتي يتمثل فيها حق المساهم في المصرف كأسهم في رأس مالها ،وتخول له ممارسة حقوقه في المصرف لاسيما حقه في حضور الجمعية العامة وحصوله على الارباح (سويلم،2013:18)، ومن اهم أنواع الأسهم في الشركات ما يلي :

1.الأسهم العادية:

هي الاسهم التي لا تمنح لحاملها اية ميزة خاصة من المساهمين سواء في ارباح المصرف خلال مدة بقائها ،او في موجوداتها عند تصفيتها(مطر، 212:2009).و تصدر الاسهم في فئات متعددة بمزايا مختلفة مثل اسهم عادية فئة(أ) ذات مركز مميز في الحصول على ربح لكن لا تتمتع بحقوقها كاملة التصويت ،واسهم عادية فئة (ب) لها مركز اقل من حيث الربح لكن لها حق كامل في التصويت(هندي،2006: 6).

2.الأسهم الممتازة

وهي أحد أنواع الأسهم، سميت بالممتازة لأنها تمكن حاملها من الحصول على عدد من الامتيازات في ما يخص الأولوية في الحصول على توزيعات، الأرباح غير الموزعة وناتج التصفيةو.يمكن للشركات أن تقرر بعض الامتيازات لبعض أنواع الأسهم، و ذلك في التصويت أو الأرباح أوناتج التصفية، و بذلك تشبه الأسهم الممتازة العادية في أن كليهما يمثل سند الملكية و أيضا في أنها لاتحصل على أرباح إلا إذا تحققت و تقرر توزيعها، غير أنها تختلف عنها في هذا الصدد لأن التوزيعات تكون محددة بمقدار معين [حنفي، قرياقص، 2000 :499) .

ثانياً: تقييم الاسهم: يتم تقييم الأسهم من خلال ما يأتي:

1.القيمة الاسمية:

وهي القيمة المدونة على قسيمة السهم وعادة ما ينص عليها في العقد التأسيسي للمصرف، و يحسب رأس المال الاسمي أو المصرح به و أيضا رأس المال المصدر وفقا للقيمة الاسمية لمجموع الأسهم، وتصدر الأسهم بقيمتها الاسمية ولا يجوز زيادة رأس مالها اولا سواء عند تأسيس المصرف، وعند إصدار الأسهم بقيمة أكبر من القيمة الاسمية وهي ما تعرف بعلاوة الإصدار و تحدد بناء على تقرير مراقب الحسابات (جودة، 2000 : 157-158.)

2.القيمة الدفترية:

وتعبر عن قيمة السهم في دفاتر المصرف و تمثل حقوق الملكية ،فهي تعادل القيمة عند التصفية و يمكن الوصول اليها وفقا المعادلة التالية :(السويلم ،187:2000) .

اجمالي حقوق المساهمين

القيمة الدفترية= ----------------- ....(1)

عدد الاسهم

وتتمثل في حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة و لكنها تتضمن الاحتياطيات والأرباح المحتجزة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة [هندي ،7:1999) وقد تتساوي القيمة الدفترية مع القيمة الاسمية عند بداية النشاط، و تكون القيمة الدفترية أكبر من القيمة الاسمية للسهم في حالة تكوين احتياطات و تكون أقل في حالة تحقيق خسائر، و تحسب القيمة الدفترية للسهم بقسمة صافي موجودات المصرف على عدد الأسهم المصدرة [جودة، 2000 : 158).

3.القيمة السوقية:

هي القيمة التي يتم على أساسها تداول السهم في الاسواق المالية و قد تكون أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية، و تتحدد هذه

القيمة على أساس المعلومات المتعلقة بالمصرف (المركز المالي، أداء المصرف، الظروف الاقتصادية والسياسية...) إضافة إلى التوزيعات السنوية، وتتأثرهذه القيمة بالعرض والطلب على الأسهم (قرياقص، 1999 :20 -21) لذلك فالقيمة السوقية لا تمثل القيمة الحقيقية للسهم خاصة إذا كانت البورصة غير كفؤة إذ تمثل السعر الذي يتم التعامل به في سوق الاوراق المالية،و التي لا تتسم بالثبات بل بالتقلب من وقت لآخر، وتحدد القيمة السوقية للسهم في ضوء الظروف الاقتصادية العامة واداء المصرف المتوقع(الشنطي و شقر،2007: 69).

ويشير (الشماع،1992: 83) الى ان هدف الادارة هو تعظيم القيمة السوقية ،اي تعظيم قيمة السهم في السوق و تعد اسعار الاسهم و عوائدها احد المتغيرات الرئيسية في قياس اثر التقلبات اسعار الصرف على قيمة السهم و تحسب هذه العوائد باستخدام العلاقة الاتية(جركس،1990 :4).

4.القيمة الحقيقية

وهي القيمة التي تبرزها حقائق المالية والاقتصادية متمثلة بقيمة موجودات المصرف ومقسوم الأرباح فهي القيمة المخصومة للتدفقات النقدية بمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمر ويطلق عليها أحيانا القيمة العادلة أي انها تعكس حالة التوازن لتؤشر مدى استجابة السوق للمعلومات الجديدة بهدف تصحيح اتجاهات حركة الأسعار السوقية نحو قيمتها الحقيقية(التميمي،2010: 161).

$$Rit = \frac{P(t) - P(t-1)}{P(t-1)} \quad ......(2)$$

اذ ان:

Rit = معدل العائد لمصرف(**i**)في شهر(**t**)

P(t-1) = سعر أغلاق السهم(**i**) في شهر **t-1**

P(t-1)= سعر افتتاح السهم (**i**) في الشهر. (**t-1**).

ثالثاً: حجم التداول

يلعب حجم تداول دورا مهما في الاسواق المالية و يمكن للمستثمرين اكتشاف بعض المعلومات ذات القيمة حول حركة الاسعار في المستقبل من خلال مراقبة حجم التداول للصفقات المنفذة، وناقش كل من**Atiase & Bamber** العلاقة بين رد فعل حجم التداول و الاسعار ووجدوا ان حجم التداول مقابل العوائد اكثر اهمية للمساعدة على كشف المسبق عن رد فعل السوق المالي(**Atiase & Bamber,** 1994: **309) (Chi,2009:6) .** وتعد قابلية الأسهم للتداول عامل زمني لدي مومة المصرف ليس هذا فحسب بل إنها الخاصية البارزة التي تميز السهم عن حصة الشريك ، التي لا يجوز التنازل عنها إلا بموافقة باقي الشركاء، ويعد مبدأ حرية تداول الأسهم من أهم أسباب نجاح المصارف التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لاتحققها الشركات الاخرى ، ومبدأ حرية التداول كما ينسحب على الأسهم، يطبق أيضا على السندات وكذا صكوك التمويل(بن بعيبش،2017:1).

فيما اشار(**Ivanchuk,2004:5**) الى امكانية قياس العلاقة بين حجم التداول والسيولة من خلال كمية الاسهم المتداولة لكل وحدة من الزمن او وقت التداول المطلوب في السوق المالي الذي يتطلب وقتا اقل للتداول وعدد معين من الاسهم ،وان ارتفاع حجم التداول يؤدي الى السيولة العالية بمعنى ان هناك علاقة طردية بين حجم التداول والسيولة كما اشار(**Li,2010:158**) الى ان تكاليف تنفيذ الصفقة تناسب بشكل طردي مع حجم التداول وهذا يتاثر بالسيولة المتاحة في وقت التداول ،فضلا عن الصفقات الكبيرة التي تؤدي الى تقلبات في اسعار الاسهم ويمكن استخدامها للتعرف على المعلومات التي تتضمنها عملية التداول.

ويمثل حجم التداول واحدا من المؤشرات المهمة بالنسبة للمستثمر العادي و المحلل الفني على حد سواء، فالدراسات المتعلقة بحجم التداول تتمتع بأهمية خاصة في الاسواق المالية ، فالاسهم الاكثر تقلبا في اسعارها هي الاسهم الاكثر خطرا من حيث الاقتناء من وجهة نظر المستثمر، فالاستمرارية والسيولة عاملان مهمان في توليد الرغبة في الاقتناء لكثير من المساهمين .

ويرى بعض المحللين والمنظرين في مجال الاسواق المالية ان تداول الاسهم في بعض الاسواق المالية يمكن ان يتأثر بالرغم من اجراء التحليلات الفنية والمالية و الاساسية بالعوامل النفسية كالرغبة في تجنب المخاطر والخوف وغيرها وهذا من شانه ان يؤثر على تداول الاسهم على خلاف التوقعات المرتبطة بنتائج تحليلات الاسهم،وهذا يجعل من الصعب احيانا التنبؤ بحركات الاسهم في المستقبل(الزغبي والاخرون ،2016: 240)، فيما يتأثر اداء الاسواق المالية بصورة عامة بمجوعة من العوامل من اهمها العرض والطلب والشفافية والشائعات والحالة الاقتصادية. فأما العرض فيعني توفيرها للمتعاملين الذين يرغبون بأقتنائها ويستطيعون ذلك ،أما الطلب على الاسهم فيعني الرغبة في الحصول عليها مع امكانية دفع الثمن،و العلاقة بين العرض و الطلب في ظل ثبات الكمية علاقة عكسية فعندما يزداد الطلب ينخفض الكمية المعروضة من الأسهم.

ومن اهم المتطلبات في هكذا حالة هو وجود الشفافية التي تعني سرعة وكفاءة الانتقال للمعلومات بين المتعاملين والتاكد من اتاحتها للجميع بصورة عادلة داخل السوق المالي ،و بصورة تمنع استغلال طرف ما للمعلومات على حساب طرف اخر وتجنب الشائعات التي تمثل الانباء غير الرسمية التي يتم تداولها بين المتعاملين في البورصة والتي تلحق ببعضهم الخسائر او قد تكون مصدر للربح السريع للبعض الاخر، وكلما انخفضت الشائعات تحسن اداء السوق المالي بشكل افضل. واستقرت الحالة الاقتصادية، والذي يؤدي الى ازدهار السوق المالي وتحسن ادائه كونه يوفر الامان للمستثمرين ويقلل من مخاطر الاستثمار(هندي،2009: 211-351)، وان حجم تداول السهم هو احد

المؤشرات التي تستخدم من اجل قياس نشاط السهم ويعبر عن هذا الحجم بالعملة النقدية من خلال حاصل ضرب كمية السهم المدفوعة مع السعر السوقي للسهم(الزغبي والاخرون ،2016: 241)، ويمكن قياس حجم التداول **(Lobo and Tung,1997:575).**

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

يستعرض المبحث الثالث من بحثنا هذا الجانب العملي لها من خلال التحليل الكمي للبيانات التي تم الحصول عليها بالنسبة للميدان المبحوث، ونتائج الاختبار والذي يتكون المصارف في القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وللمدة من عام 2011 لغاية 2017، وهي:

1. مصرف التجاري العراقي
2. مصرف بغداد
3. مصرف اشور الدولي
4. مصرف ايلاف الاسلامي
5. مصرف بابل
6. مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
7. مصرف كوردستان الدولي للاستثمار و التنمية
8. مصرف المنصور للاستثمار
9. مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار
10. مصرف الائتمان العراقي.

وسيتم في هذا المبحث اجراء التحليل و مناقشة المتغيرات وفقاً للفقرات الاتية:

اولا:حساب اسعار(الاغلاق) للمصارف عينة البحث

يتكون رأس المال في المؤسسات المالية من مايدفعه المساهمين في رأس المال كل حسب حصته ويقسم رأس المال في المؤسسات المالية الى عدد محدد من الاسهم ذات قيمة اسمية متساوية وغير قابلة للتجزئة ، وتكون حصص نقدية يقدمها المؤسسون وتطرح اسهم راس المال على الجمهور بهدف الاكتتاب بها.ويتم تداول اسهم رأس المال هذه المصارف بعد تاسيسها ومزوالة نشاطها في سوق المال وبأسعار يمكن ان تكون اعلى او اقل من قيمتها الاسمية وحسب العوامل المؤثرة فيها،ولاغراض البحث تم الاعتماد على سعر الاغلاق في نهاية كل عام و الذي يتطابق مع تاريخ القوائم المالية للمصارف عينة البحث وطيلة فترة البحث.

تحليل ومناقشه اسعار الاسهم

تحليل ومناقشة اسعار الاسهم للقطاع المصرفي للمدة 2011-2017 ، و يوضح الجدول (1) نتائج أسعار الاسهم لقطاع المصرفي وللمصارف عينة البحث للمدة 2011-2017، أذ يتضح أن المعدل العام لاسعارالاسهم بلغ (1.01%) وبأنحراف معياري (0.25). فيما حقق مصرف المنصورللاستثمار أعلى مستوى اسعار للاسهم أذ بلغ (1.82%) و بأنحراف معياري(0.69650) .كما نجد أن مصرف المنصور للاستثمار قد حقق مستوى

للاسعار عالي الاسهم في السوق بلغ (2.50%)، (2.10%)، (**2.25**) للسنوات 2011،2012، 2013على التوالي .فيما حققت مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ادنى مستوى للاسعار أذ بلغت (0.51%) و بأنحراف معياري (0.24).،ويعزى السبب في ذلك الى انخفاض اسعار الاسهم لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار طيلة مدةالبحث مقارنة بالمصارف الاخرى .أما معدل حجم التداول للقطاع المصرفي على نطاق السنوات فقد بلغ أعلى حركة للتداول السوق للقطاع المصرفي سنة 2012أذ بلغ (1.68%) الف دينار ،فيما حقق تراجع في اسعار الاسهم سنة 2017أذ بلغ(0.49%) مما نلاحظ ارتفاع مستوى الاسعار في السنوات الاولى واخذت بألتدهور والتراجع الملحوظ في سنة 2017 نتيجة العوامل البيئة التي يتأثر بها المستثمرون،فضلا عن ذلك لايمكن استخدامها كأداة تنبؤ بحركة الاسعار المستقبلية للاسهم ولذلك ليس من الممكن للمتعاملين في السوق ان يحققوا عوائد غير عادية باستخدام الاسعار التاريخية للاسهم.

الجدول(1)

اسعار الاسهم السنوي للمصارف عينة البحث للفترة 2011-2017(%)

المصارف/ السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	**Mean**	Std
القطاع المصرفي									
المصرف التجاري العراقي	1.27	1.27	0.92	0.66	0.41	0.48	0.49	0.79	0.37
مصرف بغداد	3.48	1.80	2.06	1.55	1.17	0.91	0.61	1.65	0.95
مصرف اشور الدولي	1.49	1.13	0.80	0.91	0.27	0.13	0.30	0.72	0.30
مصرف ايلاف الاسلامي	0.99	0.93	0.74	0.93	0.43	0.34	0.30	0.67	0.30
مصرف بابل	0.97	0.88	0.77	0.73	0.40	0.29	0.35	0.63	0.28
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.81	0.78	0.70	0.39	0.29	0.33	0.30	0.51	0.24
مصرف كوردستان الدولي للاستثمار و التنمية	1.92	1.46	1.60	0.60	0.56	0.43	0.35	0.99	0.65
مصرف المنصور للاستثمار	2.50	2.10	2.25	1.90	1.45	1.26	1.28	1.82	0.50
مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار	1.29	1.23	1.74	0.84	0.87	0.99	0.73	1.10	0.35
مصرف الائتمان العراقي	2.10	2.54	2.53	1.05ت	0.26	0.12	0.20	1.26	0.85
المعدل العام	1.68	1.41	1.41	0.96	0.61	**0.53**	0.49	1.01	0.25

الجدول (2)

عدد الاسهم المتداولة في السوق العراق للاوراق المالية

المصارف/ السنوات	القطاع المصرفي	المصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد	مصرف اشور الدولي	مصرف ايلاف الاسلامي	مصرف بابل	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار و التنمية	مصرف المنصور للاستثمار
2011		19403640156.00	11295428791.00	3829934328.00	384248789.00	7084567842.00	62693322163.00	3393601527.00	7161228051.00
2012		12254710641.00	15183388181.00	3695771023.00	2810996090.00	66893958560.00	36949488699.00	16588681864.00	10355725515.00
2013		15556552471.00	27151560477.00	1378469738.00	753231614.00	92643463154.00	94826870026.00	5267720799.00	14142459050.00
2014		9726158332.00	31126797445.00	19880301991.00	2949996120.00	6686268761.00	25780652895.00	49584317788.00	11835257921.00
2015		19152152751.00	23117719610.00	27181877734.00	228477503.00	6553145658.00	20342568379.00	1839233837.00	6464687813.00
2016		39136165696.00	36134103916.00	1270272801.00	45150549392.00	32595838433.00	70746394701.00	6358736083.00	12951514993.00
2017		43496479633.00	39811718440.00	1009982698.00	11010316834.00	25572285988.00	40937677423.00	8462350804.00	4997289581.00
Mean		22675122811.43	26260102408.57	8320944330.43	9041116620.29	34004218342.29	50325282040.86	13070663243.14	9701166132.00

مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار	مصرف الائتمان العراقي	المعدل العام
24215844329.00	6416251439.00	14587806741.50
54267454864.00	1742273345.00	22074244878.20
38269902058.00	1362838994.00	29135306838.10
19157587468.00	17742641318.00	19446998003.90
30275439922.00	6090935112.00	14124623831.90
6022800517.00	11499629865.00	26186600639.70
7604021841.00	2331448846.00	18523357208.80
25687578714.14	6740859845.57	20582705448.87

تحليل ومناقشة عدد الاسهم المتداولة للمصارف عينة البحث للفترة 2011-2017.

تحليل ومناقشة عدد الاسهم المتداولة في السوق للقطاع المصرفي للمدة 2011-2017 ، ويوضح الجدول (2) عدد الاسهم المتداولة لقطاع المصرفي و للمصارف عينة البحث للمدة 2011-2017، أذ يتضح أن المعدل العام لعدد الاسهم المتداولة بلغ (20582705448.87) الف دينار. فيما حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار أعلى حركة عدد الاسهم المتداولة أذ بلغت (50325282040.86) الف دينار .كما نجد أن مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار قد حقق عدد الاسهم المتداولة وبلغ (**94826870026.00**) الف دينار ،(70746394701.00) الف دينار. للسنوات 201،2016**3** على التوالي .فيما حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى لعدد الاسهم المتداولة أذ بلغ (6740859845.57) الف دينار . أما معدل عدد الاسهم المتداولة للقطاع المصرفي على نطاق السنوات فقد بلغ أعلى عدد الاسهم المتداولة في الاسهم السوق للقطاع المصرفي سنة 2013أذ بلغ (29135306838.10) الف دينار ،فيما حققت أدنى عدد الاسهم المتداولة سنة 2015أذ بلغ(14124623831.90) الف دينار.مما يلاحظ انخفاض عدد الاسهم المتداولة في السوق مما يؤثر على نشاط نسبة الدوران الاسهم في السوق.

ثالثا":حساب حجم التداول للمصارف عينة البحث

يعد حجم التداول من المؤشرات المهمة بالنسبة للمستثمرين والمحللين على حد سواء، وان حجم تداول اسهم مصرف ما مؤشر جيد على مدى رغبة العامة في اقتناء تلك السهم، وتقلبات السهم مؤشر جيد على مخاطر اقتنائها من وجهة نظر المستثمرين الذين يهدفون الى تحقيق الارباح السريعة من اختيارهم لها بالبيع.

تحليل و مناقشة حجم تداول الاسهم للمصارف عينة البحث للفترة 2011-2017.

تحليل و مناقشة حجم التداول الاسهم للقطاع المصرفي للمدة 2011-2017 ، و يوضح الجدول (2) نتائج حجم تداول الاسهم لقطاع المصرفي و للمصارف عينة البحث للمدة 2011-2017، أذ يتضح أن المعدل العام لتداول الاسهم بلغ (15794708765.42) الف دينار. فيما حقق مصرف الشمال للتمويل والاستثمار أعلى حركة تداول للاسهم أذ بلغ (42577594486.37) الف دينار .كما نجد أن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار قد حققت تداول الاسهم في السوق بلغ (109077584276.64) الف دينار ،(88403473753.98) الف دينار للسنوات

201،20132 على التوالي .فيما حقق مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ادنى حركة تداول أذ بلغ (23703635517.47) الف دينار .،ويعزى السبب في ذلك الى انخفاض تداول الاسهم لمصرف كوردستان للاستثمار والتنمية طيلة فترةالدراسة مقارنة بالمصارف الاخرى .أما معدل حجم التداول الاسهم للقطاع المصرفي على نطاق السنوات فقد بلغ أعلى حركة للتداول في الاسهم السوق للقطاع المصرفي سنة 2012أذ بلغ (26845943486.73) الف دينار ،فيما حقق أدنى حركة تداول للاسهم سنة 2017أذ بلغ(7719606087.93) الف دينار.مما يلاحظ انخفاض تداول حركة الاسهم نتيجة ازدياد المستثمرين و حدوث حالة مضاربة ،مما يؤثر على تداول الاسهم داخل السوق المالي هذا من جهة ، عدم استقرار اوضاع الاقتصادية للسوق وتراجع ملحوظ في الاسعار و تقليل نشاطها في السوق من جهة اخرى

جدول(3)

حجم التداول الاسهم في ا لمصارف عينة البحث للفترة 2011-2017

المصارف / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	Mean
لقطاع المصرفي								
لمصرف التجاري العراقي	25224602202.80	14950746982.02	15089855896.87	7780926665.60	10533684013.05	16437189592.74	15178451038.52	15027922341.66
مصرف بغداد	28125617689.59	29759440834.76	50230386882.45	5409359579.85	30362812689.10	29629965211.12	28266320092.40	28826271854.18
مصرف آشور الدولي	3791634984.72	3658813312.77	115791457992	16103044612.71	16037307863.06	406487296.32	424192733.16	5939913626.09
مصرف ايلاف الاسلامي	376563813.22	2614226363.70	595052975.06	221247090.00	137086501.80	15351186793.28	3192991881.86	3212622202.70
مصرف بابل	6517802414.64	53515166848.00	67629728102.42	3399797068.11	2621258663.20	6845126070.93	9206022955.68	13440998641.54
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	10522652359.96	2508873469.92	2017001711.12	14726392293.94	3106376907.12	4484855647.35	1072926469.16	5491296979.80
مصرف كوردستان الدولي للاستثمار و التنمية	3359665511.73	34338571458.48	11378276925.84	95132770152.96	3126697522.90	7757658021.26	10831809029.12	23703635517.47
مصرف المنصور للاستثمار	10240556112.93	12530427873.15	18526621355.50	591762896.05	5430337762.92	11397333193.84	4747425101.95	9066352042.33
مصرف الشمال للتمويل و الاستثمار	48631688658.00	109077584276.64	88403473753.98	32184746946.24	16348732697.88	963648082.72	2433286989.12	42577594486.37
مصرف الائتمان لعراقي	23098505180.40	5505583447.88	3625151724.04	28210799695.62	4750929387.36	7589755710.90	1842634588.34	10660479962.08
لمعدل العام	15988928892.80	26845943486.73	25865346390.72	20376084700.11	9245522400.84	10086320562.05	7719606087.93	15794708765.42

أختبار علاقات الارتباطو التاثير:

1- اختبار فرضية الاولى" يوجد ارتباط معنوي ذو دلالة احصائية بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017"، بناءا على نتائج تحليل الارتباطات التي اكدت على وجود علاقة معنوي بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017 كما مبين في الجداول الادنى:

الجدول (4):علاقة الارتباط بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017

المتغيرات		حجم التداول للقطاع المصرفي
أسعار الاسهم	مقدار العلاقة	**0.891**
	مستوى المعنوية	**0.004**

يتضح من الجدول (4)، مقدار العلاقة او الارتباط بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية و مستوى المعنوي المتعلقة بهذا الاختبار، بما ان مستوى المعنوي اقل من دلالة الاحصائية الذي تم اعتماده لغايات هذه الدراسة وهو (0.05) و هذا يشير الى أن هناك علاقة ارتباط قوية و معنوية بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017 بمقدار

(0.891)، وبهذا تقبل الفرضية الأولى التى تنص على ان يوجد علاقة معنوية ذو دلالة احصائية بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017.

2- اختبار فرضية الثانية :"يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للأسعار الاسهم في حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017"، بناءا على نتائج تحليل الانحدار التي اكدت على وجود تأثير معنوي للأسعار الاسهم في حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017 كما مبين في الجداول الادنى:

الجدول (**5**): نتائج تحليل الانحدار للأسعار الاسهم في حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017

المتغير	R^2	اختبار T		اختبار F		معلمة Beta
		المحتسبة	الجدولية	المحتسبة	الجدولية	
الأسعار الاسهم	**79%**	**4.82**	**1.895**	**23.21**	**5.99**	**0.891**

من الجدول (5) يمكن تحديد التغيرات في حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية كدالة لأثر في المتغير الأسعار الاسهم، واظهرت نتائج التحليل الاحصائي بوجود تأثير ذات دلالة الاحصائية بين حجم التداول للقطاع المصرفي والأسعار الاسهم، بمعامل التحديد (**R2**) بلغ (0.79)، وتؤكد معنوية هذا التاثير بقيمة **F** المحسوبة والتي بلغت (23.21) والذي اكبر من قيمة **F** الجدولية والتي بلغت الى (5.99)، ونلاحظ ان قيمة اختبار **t** المحتسبة لمتغير الأسعار الاسهم معنوي (4.82) والذي اكبر من قيمة اختبار **t** الجدولية (1.89)، وهذا يعني وجود تاثير معنوي لمتغير الأسعار الاسهم على حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية، وبلغة درجة هذا التأثيرالى (0.891)، حيث أنه كلما زاد الأسعار الاسهم بما نسبته مئة في المئة زادت حجم التداول للقطاع المصرفي بمقدار (89%)، وبهذا تقبل الفرضية الثانية التى تنص على ان يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للأسعار الاسهم في حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017.

المبحث الرابع

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات:

1) تبين من نتائج البيانات التي تم استعراضها في الجدول (2) يلاحظ التراجع الواضح لعدد الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية الامر الذي سينعكس مستقبلاً على مدى فاعلية اساليب الرقابة من خلال تراجع نشاط نسبة دوران الاسهم في السوق المالية.

2) أظهرت نتائج الجدول (3) انخفاض تداول الاسهم وتراجع في حركة التداول ويعود السبب الى عدم اعتماد التشريعات واللوائح التنظيمية بشكل تام في عمليات المضاربة مما يؤثر على تداول الاسهم داخل السوق المالي من جانب، وعدم استقرار الاوضاع الاقتصادية للسوق وتراجع الأسعار وانعكاسه على تراجع النشاط للسوق من جانبٍ آخر.

3) اشارت النتائج الإحصائية المبينة في الجدول (4) ان هنالك ارتباط معنوي بين أسعار الاسهم وبين حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية الامر الذي يستلزم من إدارة السوق السعي المستمر الى المحافظة على علاقة معتدلة بين هذين الامرين.

4) بينت نتائج الجدول (5) حجم التأثير الواضح لأسعار الاسهم في حجم التداول للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية الامر الذي يشير الى وجود الرغبة الحقيقية للجمهور في اقتناء أسهم الشركات لتحقيق الارباح السريعة عبر المضاربة بها.

التوصيات:

1. ضرورة تحفيز المصارف كافة على الانخراط في عمليات السوق المالية وتقديم التسهيلات كافة لهم من اجل ديمومة نشاطه والارتقاء به.
2. يستلزم على المصارف المدرجة والمستثمرين كافة باعتماد الأسس القانونية في عمليات التداول للأسهم وما يتبعها من عمليات مضاربة، بالإضافة الى السعي الجاد الى النهوض بالواقع الاقتصادي عبر ما يقدمه السوق المالي من حماية له.
3. ينبغي التأكد من عدم ارتفاع أسعار الأسهم بشكل غير طبيعي وذلك من خلال الإجراءات الرقابية اليومية لحركة الأسعار في السوق.
4. الدعوة الى الحد من تقلبات مؤشرات السوق المالية للأسهم من خلال تقليل مخاطر اقتنائها عبر الحد من الممارسات الخاطئة للتداول فيما يتعلق بالمصارف والمستثمرين على حدٍ سواء.

المصادر و المراجع:

اولا:المصادر العربية

1. القوائم المالية لمصارف المدرجة لسوق العراق للاوراق المالية للمدة 2011-2017.
2. بن بعييش ،وداد،2017 تداول الأسهم والتصرف فيها في شركات الأموال،اطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري – تيزى وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.جزائر، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 42 ، العدد 2.
3. التميمي، ارشد فؤاد،2010 الاسواق المالية أطار في التنظيم وتقيم الأدوات : دار اليازوري للطباعة والتوزيع: ، عمان، الأردن
4. جودة، صلاح السيد2000، بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
5. الحباشنة، فضل معيوف،و شحاتيت محمد عيسى.و البدور، جابر محمد و العمارين، زينة فايز،2014، العوامل المؤثرة على سعر السهم السوقي في بورصة عمان خلال الفترة 1983-2011، **Munich Personal RePEc Archive**، **No. 57274,** **http://mpra.ub.uni-muenchen.de/57274/**
6. حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية،2000 أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية.
7. الخوري ، رتاب سالم و بالقاسم ، مسعود محمد ،2006 "أثر توقيت الإفصاح عن القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول،دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال،مجلد 2،العدد2.
8. خلف،فايح حسن،2006، الاسواق المالية النقدية الطبعة الاولى،عالم الكتب الحديثة،عمان ،الاردن
9. زيد، جهيدة،2014، دراسة العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم للشركات المدرجة في السوق المالي دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق قطر المالي للفترة2012-2009،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي،الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-الجزائر
10. سويلم ،محمد علي ،2013 ، تداول الأوراق المالية ، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية

11. سويلم،محمد،2000،سوق المال و البورصات و الصناديق،المصرف العربية للنشر و التوزيع ،الاردن

12. الشنطي، ايمن، وشقر،عامر،2007 مقدمة في الادارة والتحلل المالي، دار البداية للنشروالتوزيع، الطبعة الاولى

13. -قرياقص، رسمية،1999 أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية.

14. الزغبي،علي عبد الله، ربابعية،موفق محمد،و العفيف،جمال حسن،2016 "اثر النسب المالية السوقية المفصح عنها شهريا في بورصة عمان على حجم تداول الاسهم "،دراسة تطبيقية خلال الفترة 2009-2014،مجلة الادارة و الاقتصاد السنة التاسعة و الثلاثون ،العدد مائة وسته.

15. هندي، منير صالح، 2006اساسيات الاستثمار وتحليل الاوراق المالية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2006 .

16. هندي ، منير إبراهيم 1999، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية.

17. هندي، منيرابراهيم،2009، الأوراق المالية وأسواق رأس المال،المكتبة العربية الحديثة،الاسكندرية مصر.

ثانيا":المصادر الاجنبية

1. El-Ansary, Osama& Atuea, Mona,2012, The Effect of Stock Trading Volume onReturn in the Egyptian Stock Market, International Research Journal of Finance and EconomicsISSN 1450-2887 Issue 100.

2. Al Samman1,Hazem & Al-Jafari, Mohamed Khaled,2015, Trading Volume and Stock Returns Volatility: Evidence from Industrial Firms of Oman, Online Published: August https://www.researchgate.net/publication/283042475

3. Atiase, Rowland K. & Bamber, Linda Smith (1994) "Trading Volume reactions to annual accounting earnings announcements: The incremental role of predisclosure information asymmetry "Journal of Accounting and Economics 17.

4. Chi, Wei (2009) "Trading volume and Information Asymmetry Surrounding Scheduled and Unscheduled Announcements" The degree of Master in Finance, Massey University.

5. Ivanchuk, Nataliya (2004) " Evaluating the Liquidity of Stocks using Transaction Data" The degree of Master of Arts in International Business Economics, University of Konstanz.

6. Kudryavtsev, Andrey **2017**,The Effect of Stock Return Sequences on Trading Volumes. International Journal o f Financial Studies, Int. J. Financial Stud., 5, (20); doi:10.3390/ijfs5040020 www.mdpi.com/journal/ijfs. Licensee MDPI, Basel, Switzerland

7. Li, Jun George (2010) " Financial Markets Intermediaries and Information Asymmetry in Equity Markets" PHD, Faculty of Business and Economics, University of Sydney.

8. Mpofu ،Raphael T.,2012, “The Relationship Between Trading Volume and Stock Returns in the JSESecuritiesExchange in South Africa this publication at:” https://www.researchgate.net/publication/301888728.

9. Ross, stephen A. & wester field, Randolph W. & Jeffe, Jeffrey & Jordan BradfordD,(2008) "،Modern financial management ", McGraww-hill ,(NY).7:Shapiro.